

مؤشرات المديونية الخارجية للعراق ما بعد عام 2003 وفق رؤى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

(دراسة تحليلية)*

مرورة

أ.د.عبدالكريم جابر شنجار العيساوي

رزاق سعود الزبدي

abdulkareem.shingar@qu.edu.iq aly814606@gmail.com

طالبة ماجستير

جامعة

قسم اقتصاد

جامعة القادسية /كلية الادارة والاقتصاد

القادسية /كلية الادارة والاقتصاد

قسم اقتصاد

مقدمة:-

في ظل الصدمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي نتيجة تدني الإيرادات النفطية، أخذت الحكومة الاتحادية نهج اللجوء إلى الاقتراض الخارجي أولاً وفيما بعد القروض الداخلية لسد العجز في موازنتها الاتحادية، ويجمع الكثير من المهتمين في الشأن الاقتصادي مخاطر تلك القروض على أداء الاقتصاد العراقي، حينما تصل مؤشرات أعباء الديون العتبات الخطيرة فيما يتعلق بمؤشرات القدرة على الدفع أو السيولة، ويتناول البحث مستوى هذه المؤشرات وفق تلك العتبات التي وضعها كل من البنك الدولي ومؤسسة التنمية الأولية التابعة له وصندوق النقد الدولي، ويتم ذلك على مستوى القروض الخارجية والداخلية والدين العام، وقد تبين أن العراق لا يزال في حدود العتبات على مستوى القروض الخارجية والداخلية في حين بلغ حد الخطورة على مستوى الدين العام.

The Indicators of the external debt of Iraq after 2003 according to the visions of the international Monetary fund and the world Bank

-:Abstract

Based on the Economic shocks that the Iraqi economy was exposed to as a result of Low Oil revenues ,The Federal government has taken the Approach of resorting to External Borrowing First and then internal loans to Bridge the Deficit in its Federal Budget , and many people interested in Economic affairs Gather the risk of these Loans on The performance of The Iraqi Economy , When They reach Indicators of Debt Burdens critical Thresholds with Respect To indicators of Ability To pay or Liquidity. The research Deals with the Level of These Indicators According to Those Thresholds set By the World Bank ,its Primary Development Corporation and The International Monetary Fund ,And This was Done at the level of External and Internal Loans and public Debt. It Has been Found that Iraq is still within The thresholds at The

level of External And internal Loans , while it has Reached the level of risk at the level of Public Dept.

*بحث مستل من رسالة ماجستير عنوانها "معالجات عجز الموازنة الاتحادية للعراق من خلال القروض الداخلية والخارجية ما بعد عام 2003: الأسباب والتداعيات" (غير منشورة).

1- مؤشرات المديونية الخارجية للعراق

2- صندوق النقد الدولي

3- الدين العام

4- الدين الداخلي

5- الدين الخارجي

أهمية البحث:- يمثل موضوع دراسة الديون الخارجية للعراق من أبرز الموضوعات التي تحظى بالأهمية من قبل المختصين، فلا بد من التعرف بالديون ومخاطرها على الاقتصاد العراقي للبحث عن مصادر تمويلية محلية. **مشكلة البحث:-** أن اللجوء إلى القروض الخارجية والداخلية لهما انعكاس خطير على أداء الاقتصاد العراقي في تحقيق الأهداف التنموية، وعلى هذا الأساس لا يعد قرار صحيحاً في تمويل عجز الموازنة الاتحادية.

فرضية البحث:- أن مؤشرات أعباء القروض المختلفة في تمويل العجوزات المتحققة في الموازنة الاتحادية لم تداعيات خطيرة على مستقبل الاقتصاد العراقي.

أولاً:- منهجية البحث:- تم اعتماد الأسلوب الوصفي مقررنا بالمنهج الاستقرائي لتحليل البيانات الخاصة بالمديونية المختلفة.

هدف البحث:-

- 1- التعرف بمفاهيم الديون الداخلية والخارجية والدين العام كمصادر لتمويل العجز للموازنة العامة.
- 2- بيان مؤشرات عبء المديونية الخارجية والداخلية والديون العامة على الاقتصاد العراقي .

حدود البحث:- تم اختيار السنوات الحديثة لأن الموضوع بدأت دراسته تأخذ الجد بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008. **ثانياً:- مفهوم الدين العام⁽¹⁾.**

يمثل القرض العام مصدراً من مصادر الإيرادات العامة، تلجأ إليه الدولة لتمويل نفقاتها في ظل عجز الإيرادات الأخرى، وإن الدين العام يعد محل جدل بين الاقتصاديين فمن ناحية عارض الاقتصاديون وبشدة اللجوء إلى القروض العامة في التمويل بالعجز، أي استخدام القرض العام في تمويل العجز الذي يمكن أن يحدث وعدم وجود ضرورة لتوازن الموازنة العامة، ويقسّم القرض العام جميع الالتزامات على الحكومة ويقصد به هو المبالغ التي تمنح من قبل السلطات الحكومية لبلد معين، والمعيار الأساسي لهذا الدين هو الوضع القانوني للمدين، وكما عرفه آخرون إن الدين العام هو المبالغ التي تلتزم بها الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة إقراضها هذه

المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع الالتزام بدفع فائدة للدائن في تاريخ مستقبلي بحسب شروط إنشاء هذا الدين، وإن مفهوم الدين العام في العراق وفق قانون الإدارة المالية والدين العام المعدل بأنه هو يتضمن كل ديون الحكومة والتي يتطلب دفعها أو دفع فوائدها وأصولها من المقرض إلى المقرض في تاريخ أو تواريخ محددة في المستقبل، ويمثل الدين العام الإجمالي مجموع المبالغ المستحقة على الحكومة لأصحاب الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة لاقتراض الأموال اللازمة لتمويل النفقات التي تتجاوز الإيرادات وتأخذ أشكالاً عديدة ومنها (قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، طويلة الأجل) ، بينما عرفه آخرون بأنه عبارة عن مبلغ من النقود تم تحصيله من قبل الدولة سواء من السوق الخارجية أم الداخلية وتتعهد الحكومة بتسديده مع الفوائد ووفقاً لشروط معينة وينقسم إلى دين عام داخلي ودين عام خارجي⁽²⁾، ولما كان الدين العام أو الحكومي مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات العامة فإن الحكومة تلجأ إليه بهدف تمويل جميع نفقاتها العامة والجارية منها والاستثمارية المختلفة عندما تعاني من العجز في إيراداتها الاعتيادية المتمثلة بالضرائب والرسوم وذلك عن تغطية تمويل تلك النفقات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مديونية الحكومة بالعملة المحلية ويطلق عليه بالدين العام المحلي (الداخلي) ، أو عندما تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج سواء من حكومات الدول أم من مؤسسات تمويل دولية متمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو من مصارف دولية أخرى

(1) نور شدهان عداي، تحليل مسارات الدين العام للمدة (2010-2014)، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، بغداد 2016، ص 6.
(2) باسم خميس عبيد، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، المجلد 23، العدد 2017، ص 96، ص 158.

وهنا يسمى في هذه الحالة بالدين الحكومي الخارجي ويقوم بالعملية الاجنبية وبمجموعها يتكون اجمالي الدين العام⁽¹⁾، ويقصد باجمالي الدين الحكومي بانه عبارة عن جميع المطلوبات على الحكومة والتي تتطلب مدفوعات فائدة واقساط دين، في حين ان صافي الدين الحكومي الاجمالي مطروحا منه الاصول المالية للحكومة دون الحقيقية، وفي الادبيات المالية تذكر غالبا ما يسمى بالميزانية العمومية للحكومة للتعبير عن مركزها المالي يمثل فيها جانب الموجودات ماتملكه الحكومة من اصول مالية بما فيها الودائع المالية للمصارف الوطنية والاجنبية، امل في جانب المطلوبات يتضمن فقرات الدين الاجمالي على الحكومة وغالبا ما تضاف في جانب الموجودات اسهم الحكومة في الشركات غير الحكومية، امل في جانب المطلوبات اسهم القطاع الخاص والاجانب في الشركات الحكومية⁽²⁾.

وان تعريف الدين العام يتضح منه الأمور الآتية⁽³⁾.

1- يشتمل الدين العام على المبالغ النقدية المقترضة، ولا يدخل فيه الدين التجاري والناتج عن استيراد السلع والخدمات فضلا عن المستحقات الاستثمارية التي تمثل المبالغ المستحقة للمقاولين والموردين عن أعمال استثمارية.

2- تتحدد الاستدانة بالدين العام في كل من الحكومة والهيئات العامة الاقتصادية

3- يعنى بأعباء خدمة الدين العام هو ما تتحمله الجهات المدينة من مبالغ ممثلة بالفوائد وهي عبارة عن نسبة مئوية من قيمة الدين وتظهر في الموازنة الجارية للدولة بشكل سنوي وتمثل واحدة من بنود الأنفاق الجاري وأقساط سداد.

ثالثا:- أنواع الدين العام:-

1- الدين الداخلي:-

ينشأ الدين العام الداخلي عندما تلجأ الحكومة الى الاقتراض من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في داخل البلد او المقيمين بغض النظر عن جنسياتهم، وهو اجمالي الديون العامة القائمة في ذمة الهيئات والحكومة

الرسمية والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني للبلد ، او هو ملاكون الدولة مدينة به لمختلف مواطنيها الدائنين ، فعندما تقوم الدولة بالاقتراض في الداخل وتطرح سندات في الداخل وبعملتها الوطنية ويكتب عليها من قبل رعايا تلك الدولة والمقيمين فيها من الافراد والوحدات الاقتصادية الأخرى (4) ، فان إصدار الدين العام المحلي يستند على مجموعة من الاعتبارات وهي مدى استعداد هؤلاء المدخرين للاكتتاب في سندات القرض ومدى توفر الفائض من المدخرات المحلية في السوق والفائض عن حاجة الاستثمار الخاص المحلي وفضلا عن المزايا التي تقدمها الدولة والتي قد تختلف عن السائد بالسوق المحلية (5) ، ان الدين العام المحلي والداخلي هو اتفاق مسبق بين طرفين يقوم على أساسه الطرف الدائن بتقديم مبلغ من النقود الى الحكومة من خلال شراء السندات الحكومية وحوالات الخزينة مقابل تعهد الحكومة بتسديد مع الفوائد المترتبة عليه وخلال المدة المحددة ويسمى القرض هنا قرض وطني (6).

- (1) احمد عبد الرحيم زريق، الدين العام وعجز الموازنة في مصر، ط 1، مكتبة القدس، القاهرة، 1999، ص 191.
- (2) احمد بريهي، العلي، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي ، ورقة مقدمة الى بيت الحكمة بالتعاون مع قسم الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية 17/11/2015 الى الندوة، ص 4.
- (3) شيماء فاضل محمد وآخرون، قياس اثر تطور الدين العام على موازنة العراق الاتحادية باستخدام النموذج ARDL، مجلة جامعة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 14، 2018، ص 102.
- (4) عفران هادي سعيد، البنك المركزي والاقتراض الحكومي، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2004، ص 53.
- (5) ناجي رديس عبد السعدي، الدين العام وانعكاسه على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (2013-2014) ، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الكوفة، العدد 21، 2017، ص 1064.
- (6) علي حسين العبيدي، محمد عمرو هشام، اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 62، العدد 2018، ص 62، ص 88.

2- الدين الخارجي :-

ينشأ الدين الخارجي نتيجة العجز في الموارد المحلية او لقصور حجم المدخرات الوطنية عن تغطية حاجة ومتطلبات الاستثمارات المحلية المطلوبة فضلا عن حاجة الدولة للعملات الصعبة ولتغطية ذلك لابد من اللجوء الى المصادر الأجنبية للتمويل من خلال الاقتراض من الافراد المقيمين خارج البلاد او من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، فهو دين لا يعدو ان يكون سوى مسألة محاسبية في إطار قيام العلاقات الاقتصادية الدولية، فبسبب حالة عدم التكافؤ في اقتصاديات الطرفين كل من الدائن والمدين فضلاً عن عدم كفاءة ادارة الدين اساء الى أوضاع الإقراض الأجنبي وسمعة بعض البلدان المدينة (1) ، وان الدين العام الخارجي هو عقد قانوني يتسلم بموجبه المدين اموالا ويتعهد الدائن القيام بتقديمها للمدين وترد للمدين خلال الفترة المحددة ومع تسديد الفوائد المترتبة عليها ، بينما يرى

البنك المركزي ان الديون الخارجية هي الموارد المالية والحقيقية والتي بالامكان الحصول عليها من غير المقيمين وتكون قابلة للتسديد وبعملات اجنبية او بسلع وخدمات في مدة لاحقة⁽²⁾، اما المقصود بالمديونية الخارجية فهي عبارة عن اتفاق الحكومة او احدى هيئاتها وبين مصدر خارجي للحصول على موارد مالية او حقيقية مع التزام الجانب المدين بإعادة تسديد تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها خلال فترة زمنية يتم الاتفاق عليها عند عقد القرض⁽³⁾، وبعبارة أخرى ان الديون الخارجية تعبر عن اتفاق بين طرفين الاول مدين محلي والثاني دائن خارجي وبموجبة يتم تقديم مبالغ مالية بشكل قرض مقابل تعهد المدين نفسه بتسديد المبالغ الاصلية والفوائد المترتبة عليها. كما وان يمكن فهم الدين الخارجي بان ذلك المقدار المتمثل بالخصوم على المقيمين في بلد ما لصالح غير المقيمين مع تحديد الإقساط لسداد ذلك الأصل والفائدة او بدونها أو سداد تلك الفائدة بالأصل او بدونه⁽⁴⁾.

رابعاً:- حجم الديون الداخلية والخارجية للعراق:-

1- حجم الديون الداخلية:-

يلاحظ من الجدول (1) والشكل البياني التالي، ان حجم الديون الداخلية انخفضت في عام 2008 بسبب حدوث الازمة المالية قد بلغت نحو (4.456) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (14.20%)، أما في عام 2014 في وقت صدمة داعش بسبب احتلاله لثلاث محافظات عراقية (الموصل، صلاح الدين، الانبار) أي صدمة الارهاب والاحتلال وهي صدمة انخفاض اسعار النفط فنجد ان حجم الديون الداخلية بلغ نحو (16.031) مليون دولار وبمعدل نمو (276.6%)، أما في عام 2017 كذلك ازداد حجم الديون الداخلية وبلغت نحو (47.679) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (0.66%)، أما في عام 2018 نجد أن قيمة الديون الداخلية انخفضت وقد بلغت (41.823) مليون دولار وبمعدل نمو نحو (12.28%)، أما في عام 2019 نجد أيضاً انخفاض حجم الديون الداخلية وبلغت نسبتها نحو (38.332) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (8.34%).

(1) فلاح حسن، ثويني، مشكلة المديونية الخارجية الاسباب والاثار، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 3، العدد 10، 2006، ص 139.

(2) عيبر محمد جاسم، سارة عبدالرضا سلمان، اسباب المديونية الخارجية واثارها في دول عربية مختارة- الجزائر والاردن حالة دراسية للمدة (2003-2014)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 59، 2019، ص 147.

(3) محمد خالد المهائني، سياسة ادارة الدين العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد الاول، العدد 2، دمشق، 1999، ص 87.

(4) ميثم صاحب عجام، علي محمود سعود، فح المديونية للدول النامية، دار الكندي للنشر، عمان، 2000، ص ص 89-90.

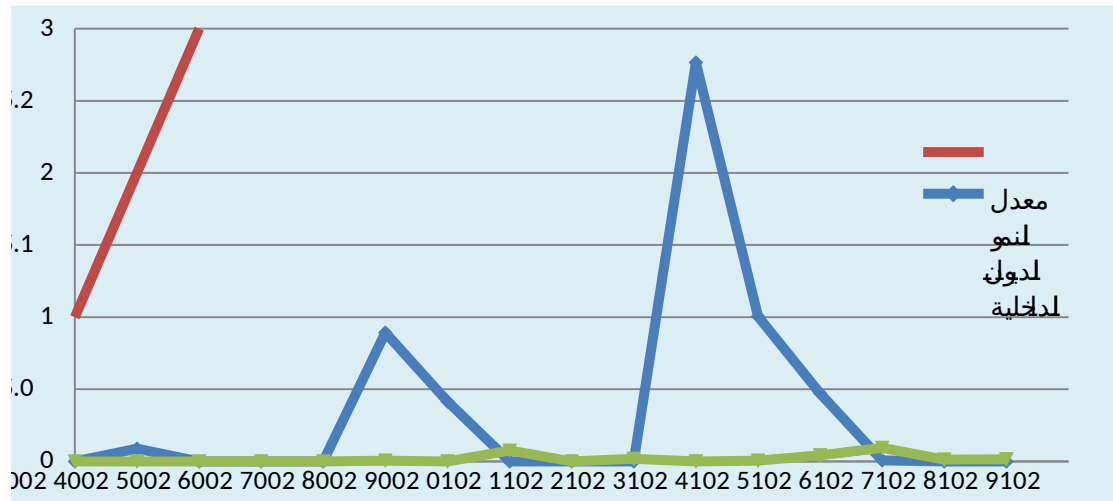
جدول (1)

حجم الديون الداخلية والخارجية للعراق ومعدل نموها
(مليون دولار)

معدل النمو	الدين العام	معدل النمو	حجم الديون الخارجية	معدل النمو	حجم الديون الداخلية	البيانات السنوية
-	6.062	-	-	-	6.062	2004
8.77%	6.594	-	-	8.77%	6.594	2005
1.11%	80.330	-	74.684	%-14.37	5.646	2006
%-1.41	79.193	%-0.91	73.999	%-8.0	5.194	2007
%-13.60	68.419	%-13.56	63.963	%-14.20	4.456	2008
6.29%	72.723	0.50%	64.289	89.27%	8.434	2009
%-5.16	68.967	%-11.29	57.026	41.58%	11.941	2010
%-0.36	68.714	7.43%	61.267	%-37.63	7.447	2011
%-6.49	64.254	%-5.81	57.706	%-12.07	6.548	2012
%-1.99	62.97	1.74%	58.714	%-35.00	4.256	2013
16.52%	73.378	%-2.32	57.347	276.6%	6.031	2014
22.35%	89.782	0.50%	57.639	100.5%	32.143	2015
19.65%	107.426	4.20%	60.064	47.34%	47.362	2016
5.50%	113.340	9.31%	65.661	0.66%	47.679	2017
%-4.48	108.258	1.17%	66.435	%-12.28	41.823	2018
%-2.36	105.700	1.40%	67.368	%-8.34	38.332	2019

المصدر: تم اعداده بالاستناد الى :-
-جمهورية العراق ،وزارة المالية ،دائرة الاحصاء ،تقارير سنوية .
كما في الشكل

معدلات نمو الديون الداخلية والخارجية



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

2- حجم الديون الخارجية :-

يلاحظ من الجدول السابق ان حجم الديون الخارجية في عام 2008 قد بلغت نحو (63.963) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (%-13.56) أما في عام

2014 نجد أن حجم الديون الخارجية ازداد وبلغ نحو (57.347) مليون دولار وبمعدل نمو (-2.32%) أما في عام 2017 كذلك ازداد حجم الديون الخارجية وبلغت نحو (65.661) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (9.31%) أما في عام 2018 نجد أن قيمة الديون الخارجية ارتفعت وقد بلغت (66.435) مليون دولار وبمعدل نمو نحو (1.17%) أما في عام 2019 نجد أيضا ارتفاع حجم الديون الخارجية وبلغت نسبتها نحو (67.368) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (1.40%).

3- حجم الدين العام:-

يلاحظ من الجدول (1) أن حجم الديون العامة في عام 2008 قد بلغت نحو (68.419) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (-13.60%) أما في عام 2014 نجد أن حجم الديون العامة ازداد وبلغ نحو (73.378) مليون دولار وبمعدل نمو (16.52%) أما في عام 2017 كذلك ازداد حجم الديون العامة وبلغت نحو (113.340) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (5.50%) أما في عام 2018 نجد أن قيمة الديون العامة ارتفعت وقد بلغت (108.258) مليون دولار وبمعدل نمو نحو (-4.48%) أما في عام 2019 نجد أيضا انخفاض حجم الديون العامة وبلغت نسبتها نحو (107.700) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (-2.36%).

خامسا:- مؤشرات عب المديونية

لبيان خطورة الاعتماد على خيار القروض المختلفة في تمويل العجوزات في الموازنة الاتحادية ، سوف نقوم بتحليل كل ما يتعلق بمؤشرات عبء المديونية (القروض الداخلية والخارجية والدين العام) وفق العقبات التي حددها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسة التنمية الدولية (IDA) ، حدد المجلسان التنفيذيان لكل منها أطار القدرة على تحمل الديون (Debt Sustainability From work) في ابريل عام 2005 وهو بمثابة اداة يتم تطويرها بين المؤسسات المالية المتعددة الاطراف من خلال مقترحات موظفيها لقياس القدرة على تحمل البلدان المنخفضة الدخل بشكل خاص وكانت آخر مراجعة لهذا الاطار من قبل المجالس التنفيذية في سبتمبر (2017).

جدول (2) عتبات معايير أعباء الديون

(نسبة مئوية)

نسبة الدين العام الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي	السيولة		القدرة على الدفع		المؤشرات العتبة
	RES TEDS/	XGS/TEDS	TED/XGS	GNP/TED	
35	14	10	140	30	ضعيف
55	18	15	180	40	متوسط
70	23	21	240	50	خطير

Source:--Toint world Bank .I.M.F Debt sustainability Frame
.work for Low-Income countries March .12.2020

**ومن الجدول (2) ومن الجدول يلاحظ عتبات معايير مؤشرات
أعباء الديون⁽¹⁾:**

أ- عتبة المخاطر المنخفضة (Low Risk): وتكون في حالة عدم تجاوز أي مؤشرات المديونية للعتبات المحددة.

ب- عتبة متوسط المخاطر (Moderate): يكون في حالة تجاوز أي من المؤشرات المذكورة في الجدول رقم (1) أي أن الدولة لا تواجه حالياً صعوبات في سداد قروضها.

ج- عتبة المخاطر العالية (High Risk): أي عندما يواجه البلد فعلاً صعوبات في خدمة ديونه في الأجل القصير، وهناك متأخرات أو إعادة جدولة للديون .

وفيما يلي استعراض الى لمؤشرات أعباء القروض الخارجية :- 1- مؤشرات القدرة على الدفع :-

وتعكس مدى متانة الاقتصاد وقوته واستقراره وثبات الاقتصاد القومي ، فضلا عن قدرته على الاقتراض ويتضمن المؤشرات التالية:-

أ- نسبة القروض الخارجية الى أجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP/DOD)⁽¹⁾ :-

ويشير هذا المؤشر الى نسبة ما يقنطعه المقترضون من أجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، اذ يعد الاخير المصب الرئيس لكل النشاطات التي تجري في الدولة وان التطور في أي نشاط اقتصادي ولا بد ان يعكس في تطور الناتج المحلي الاجمالي ، وان هذا التطور يتطلب المزيد من الاستثمارات التي تتجاوز الموارد المحلية المتوفرة وهو ما يتطلب بدوره الى موارد مالية من خلال القروض الخارجية وهي بدورها تؤدي الى زيادة الاعباء نتيجة لزيادة خدمتها وخاصة ان مكونات هذا الناتج في جانب كبير منها متولد من قطاع الخدمات .

ب- نسبة القروض الخارجية الى عوائد الصادرات (XGS/DOD) :-

اعتمد هذا المؤشر على اساس ان حصيلة الدول من صادراتها السلعية والخدمات هي المصدران الرئيسان للنقد الاجنبي، ويعبر هذا المؤشر عن حالة تردي الجدارة الائتمانية للدول المقترضة وفي الوقت نفسه يعطي صورة واضحة في صادراتها ، وان الارتفاع في هذا المؤشر يعطي هبوطه في مؤشر القدرة على الدفع.

2- مؤشرات السيولة :-

هذه المؤشرات تعكس مدى كفاية الصادرات والناتج القومي والاحتياطيات الخارجية للاقتصاد القومي لتغطية التزاماته الخارجية وخاصة فيما يتعلق بتسديد قيمة الاستيرادات وخدمة القروض الخارجية، وعادة ماتضم مؤشرات السيولة ما يأتي:-

أ- معدل خدمة الديون الخارجية الى الصادرات من السلع والخدمات (XGS/TDS) :-

عند ارتفاع خدمة الدين فان ذلك يدل على مدى العبء الذي يتحمله اقتصاد الدولة المدين بالقياس لما تبقى من حصيلة الصادرات من اجل تمويل الاستيرادات الضرورية ، ومن هذا المنطق يلاحظ اهتمام الجهات الدائنة لمصلحة هذا المؤشر للاطلاع على قدرة الجهات المدينة التي تتعامل معها وقدرتها على التسديد ، وهو مقياس بسيط لا يحتاج الى التعقيد وبحسب كما في الصيغة التالية:-

معدل خدمة القرض = الفوائد+الاقساط

حصيلة الصادرات

ب-نسبة خدمة القروض الى اجمالي الناتج القومي (GNP/TDS):-
تشير هذه النسبة الى زيادة الاقتطاعات الحقيقية من مؤشر حقيقي يعكس في حالة تصاعده سلباً على الاقتصاد القومي للدولة.

ج-نسبة الاحتياطيات الدولية الى القروض الخارجة القائمة والمسحوبة:-

ان حجم الاحتياطيات الدولية في الدولة هي دالة في مستوى الدخل لتلك الدولة وان ارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة وقوة موقف السيولة الخارجية للدولة ومن ثم طاقتها على مواجهة الابعاء المتراكمة بسبب زيادة سحباتها من القروض والعكس صحيح ،وعادة ما تشير الاحتياطيات الى ما تمتلكه الدولة المقترضة من العملات الصعبة وفي مقدمتها الدولار الامريكي ،الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة.

(1) عبد الكريم جابر- شنجار العيساوي، التمويل الدولي (مدخل/حديث) ،مؤسسة البراس للطباعة والنشر والتوزيع، النجف الاشرف، 2008، ص ص 28-31

3- مؤشرات المخاطر السياسية والاجتماعية:-

ان هذه المؤشرات تعكس مدى الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول في اداء الاقتصاد الكلي الجيد ،ويمكن لهذه الدول التعامل بشكل جيد وان تجبر هذه المخاطر الدول التي لا تسيطر على تحقيق التنمية لشعبها بالتحول الى اختيارات واردة الشركات المتعددة الجنسية وفتح اسواقها بلا ضبط او ربط.

سادسا:- مؤشرات الدين العام للعراق :-

وقبل القيام بالاحتساب نستخدم المختصرات التالية لبيان اعباء المديونية ومنها ما ياتي:-

- Cross Domestic product— (GDP) (الناتج المحلي الإجمالي)
- Total External Debt—(TED) (أجمالي الدين الخارجي)
- Total External Debt Service- (أجمالي خدمة الدين الخارجي)
—(TEDS)
- Export of Good and- (أجمالي الصادرات من السلع والخدمات)
Services—(XGS)
- Import of Good and- (أجمالي الاستيرادات من السلع والخدمات)
Services—(MGS)
- Interset- (الفائدة)
payment—(INT)
- International- (الاحتياطيات الدولية)
Reserves—(RES)
- Total Internal - (أجمالي الدين الداخلي)
Debt—(TID)
- Total Public Debt—(TPD) (أجمالي الدين العام)

وبالاستعانة بالجدول (3) نستطيع احتساب مؤشرات الدين العام وكما يأتي:-

جدول (3) المؤشرات المستخدمة في بيان مؤشرات أعباء المديونية سنوات مختارة (مليون دولار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	الديون الخارجية (TXD)	الديون الداخلية (TID)	الدين العام (TPD)	خدمة الدين	الصادرات الاجمالية	حجم الاحتياطيات عدا الذهب/مليار دولار (GDP)
2008	81.060	63.963	4.456	68.419	1975.0	63.726	50.101
2009	78.960	64.289	8.434	72.723	552.7	44.373	50.143
2010	73.530	57.026	11.941	68.967	656.8	51.764	57.219
2011	72.280	61.267	7.447	68.714	1480.64	83.253	69.088
2012	73.610	57.706	6.548	64.254	1391.1	94.311	78.155
2013	75.690	58.714	4.256	62.970	1568.1	93.066	88.441
2014	78.290	57.347	16.031	73.378	2022.5	88.112	75.435
2015	76.760	57.639	32.143	89.782	1919.2	57.577	62.810
2016	72.020	60.064	47.362	107.426	1435.0	47.684	53.431
2017	73.590	65.661	47.823	113.340	819.9	63.314	48.940
2018	79.930	66.435	41.823	108.258	1024.3	95.256	61.003
2019	78.920	67.368	38.332	105.700	1246.8	82.309	60.413

المصدر:- تم اعداده بالاستناد الى:-
-جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة البحوث والاحصاء.

1- مؤشرات الدين الخارجي للعراق:-

أ- مؤشرات القدرة على الدفع:-

بالمقارنة مع عتبات معايير أعباء الديون التي وضعها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الموضحة في الجدول (2) يلاحظ من الجدول (4) أن المؤشرات (TED) / GDP بلغ العتبة الخطيرة عام 2008 والبالغة 50% والتي حصلت فيها الازمة المالية العالمية ثم انخفضت قليلاً عام 2009 وبلغت 48% وهي لاتزال خطيرة، وفي السنوات الأخرى انخفضت الى العتبة المتوسطة البالغة 40% وفي عام 2014 انخفضت الى العتبة الضعيفة نتيجة توقف الاقتراض الخارجي ومن عادت الى الارتفاع عام 2017 واقتربت من العتبة المتوسطة وفي عام 2019 انخفضت الى 26% دون العتبة الضعيفة بعد ان حقق العراق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي على الرغم من الزيادة في القروض الخارجية في الاعوام (2017) و(2019). أما المؤشر الثاني (XGS/TEDS) يلاحظ ان العراق لم يحقق اي عتبة سواء كانت (الضعيفة أو المتوسطة أو الخطيرة) في سنوات الجدول السابق ويعود ذلك الى تصاعد حجم

الصادرات الاجمالية للعراق التي تهيمن عليها الصادرات النفطية كما ذكرناها سابقاً، ويبدو ذلك السبب في دفع القائمين على الاقتصاد العراقي باللجوء الى القروض الخارجية لسد العجز في الموازنات الاتحادية .

ب- مؤشرات السيولة: أظهرت النسب المحتسبة في الجدول السابق وفي معظم السنوات المختارة، ان العراق لم يبلغ اي من الحدود المثبتة في الجدول رقم (3) - وهذا يعني ان العراق يمتلك احتياطات كافية لسد التزامات خدمة الدين - من خلال المؤشر (TEDS/RES) وسد فاتورة الاستيرادات من خلال المؤشر (TEDS/XGS).

جدول (4) مؤشرات اعباء المديونية الخارجية للعراق سنوات مختارة

(نسبة مئوية)

المؤشر	السيولة %		القدرة على الدفع %		السنوات
	RES/ TEDS	XGS/TEDS	TED/XGS	GDP/TED	
	4%	3%	101%	50.0%	2008
	2%	2%	145%	48.0%	2009
	1%	2%	100%	40.0%	2010
	3%	3%	65%	26.0%	2014
	2%	2%	104%	35.0%	2017
	2%	2%	82%	26.0%	2019

المصدر:- تم إعداده بالاستناد إلى:-
-جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة البحوث والإحصاء.

2- مؤشرات الدين الداخلي للعراق :-

يبين الجدول رقم(5) تلك المؤشرات لسنوات مختارة ،وبلاحظ ان كل من المؤشرين للقدرة على الدفع (TID/GDP)و(TID/XGS) لم يبلغ كل منهم العتبة الضعيفة البالغة(30%) على الرغم من الاقتراب منها عام 2017 بالنسبة للمؤشر الاول اذ سجلت نحو 25% بسبب مشاكل واجهت الحكومة الاتحادية في توفير النفقات التشغيلية ثم بعد أن قفزت الديون الداخلية من 32.143 مليار دولار عام 2015 الى اعلى معدل لها خلال مدة الجدول ،اذ سجلت نحو 47.679 مليار دولار بعدها انخفضت تلك الديون عام 2019 وسجلت النسبة تبعاً لذلك 15% ، أما المؤشر الثاني (TID/XGS) هو الاخر في حدود اقل من العتبة الضعيفة البالغة(140%) واقصى نسبة بلغت عام 2017 اذ سجلت نحو 76% ثم انخفضت الى 47% عام 2019 ولنفس السبب المذكور آنفاً . أما مؤشر السيولة بالنسبة للدين الداخلي للعراق تم احتساب مؤشر آخر يشير الى (TID/RES) للمقارنة مع ما متوفر لدى البنك المركزي العراقي من الاحتياطات الاجنبية (عدا الذهب) وبلاحظ خطورة هذا المؤشر ، على الرغم عدم وجود أي درجة

من عتبات معايير اعباء الديون والميمنة في الجدول (16) ويلاحظ من الجدول (5) تصاعد هذه النسبة وبلغت اخطرها عام 2017 والذي شهد انخفاض في حجم الاحتياطيات الاجنبية وزيادة توجه الحكومة الاتحادية الى الاقتراض الداخلي لسد النفقات الحكومية ما بعد صدمتي داعش الارهابي وانخفاض اسعار النفط الخام عالمياً.

جدول (5) مؤشرات اعباء المديونية الداخلية للعراق سنوات مختارة

(نسبة مئوية)

السيولة	مؤشر القدرة على الدفع		المؤشر السنوي
	TID/RES	TID/XGS	
9%	7%	4%	2008
17%	19%	7%	2009
21%	23%	9%	2010
22%	19%	7%	2014
98%	76%	25%	2017
64%	47%	15%	2019

المصدر:- تم اعداده بالاستناد الى:-
-جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة البحوث والاحصاء.

3- مؤشرات الدين العام (الخارجي والداخلي للعراق):-

بعد جمع كل من حجمهما وقياس مؤشرات عبء الدين العام كما مبين في الجدول رقم (6) يتضح ما يأتي:-

أ- مؤشر القدرة على الدفع:- يلاحظ ان المؤشر (TPD/GDP) يتجاوز كل العتبات الثلاثة (الضعيفة والمتوسطة والخطيرة) ،وهنا يمثل الخطر على الاقتصاد العراقي وعلى القدرة في تسديد خدمة الدين (الخارجي والداخلي) وهذا ما يمثل امتصاص الى القدرات الذاتية للاقتصاد المحلي كذلك تحمل العديد من المخاطر السياسية والاجتماعية ،أما المؤشر الثاني من القدرة على الدفع (TPD/XGS) ،توضح النسب المستخرجان المؤشر تجاوز العتبة الضعيفة عام 2009 - وهو العام الذي تلا الازمة المالية العالمية والعتبة المتوسطة عام 2017 ومع ذلك لم يبلغ العتبة الخطيرة.

ب- مؤشر السيولة:- من الجدول السابق يلاحظ ان هذا المؤشر تم احتسابه لبيان نسبة (TPD/RES) ويلاحظ من النسب المستخرجة تجاوز الكبير للدين العام الى الاحتياطيات الاجنبية (عدالذهب) اكثر من 150% وتجاوزت الضعفين عام 2017 وسجلت 232% - ونستنتج ان استمرار العراق باللجوء الى القروض الخارجية او الداخلية يمثل خطراً محدقاً على مستقبل الاقتصاد العراقي ويجعل من خيارات تحقيق التنمية الاقتصادية صعبة في ظل ضعف التمويل المالي.

**جدول (6) مؤشرات أعباء الدين العام للعراق سنوات مختارة
(نسبة مئوية)**

السيولة RES / TPD	القدرة على الدفع		المؤ شر السنوات
	TPD/XGS	GDP/TPD	
137%	108%	53%	2008
145%	164%	54%	2009
%121.0	134%	49%	2010
98.0%	84%	33%	2014
232%	%179.0	60%	2017
175%	82%	40%	2019

المصدر:- تم اعداده بالاستناد الى:-
-جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة البحوث والاحصاء.

4- حجم وهيكل خدمة الدين الخارجي للعراق :-

يبين الجدول رقم (7) ان الحجم المطلق في عام 2008 نتيجة حدوث الازمة المالية العالمية قد بلغ نحو (1975.0) بقيمة القسط بهيكل خدمة الدين بلغت نحو (80.6) وبفائدة بلغت نحو (19.4) ، أما في عام (2013 و 2014) بدأت الفائدة تصبح اكبر من القسط أما في عام 2014 في عام احتلال داعش الارهاب وصدمة انخفاض اسعار النفط قد بلغ الحجم المطلق نحو (2022.5) قيمة القسط بلغت نحو (28.2) وبفائدة قد بلغت نحو (71.8) وان اعلى قيمة للفائدة كانت في عام 2016 حيث بلغت نحو (74.0)، ان الحجم المطلق في عام 2018 قد انخفضت قيمته وبلغت نحو (1024.3) وان القسط ارتفعت قيمته ايضا وبلغت نحو (63.0) وبفائدة قيمتها (37.0) ، أما في عام 2019 نجد ان قيمة الحجم المطلق ارتفعت وقد بلغ (1246.8) وقيمة القسط بلغت نحو (60.0) وبفائدة بلغت (40.0).

جدول (7) حجم وهيكل خدمة الدين الخارجي للعراق للمدة (2006-2019)

هيكل خدمة الدين			الحجم المطلق مليون دولار	البيان السنوات
المجموع	الفائدة %	القسط %		
100	5.6	94.4	835.9	2006
100	26.9	73.1	1340.1	2007
100	19.4	80.6	1975.0	2008
100	19.8	80.2	552.7	2009
100	2.8	97.2	656.8	2010
100	27.2	72.8	1480.64	2011
100	59.4	40.6	1391.1	2012
100	69.8	30.2	1568.1	2013
100	71.8	28.2	2022.5	2014
100	73.8	27.2	1919.2	2015
100	74.0	26.0	1435.0	2016
100	48.0	52.0	819.9	2017
100	37.0	63.0	1024.3	2018
100	40.0	60.0	1246.8	2019

المصدر:- تم اعداده بالاستناد الى:-
-جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة البحوث والاحصاء.

الاستنتاجات:-

1- ان مصطلح الدين العام يقسم الى نوعين الديون الداخلية والخارجية والتي مصدرها المؤسسات المالية المتعددة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ، في حين الديون الداخلية المؤسسات المالية المحلية والمتمثلة بالبنوك والمصارف الاهلية.

2- لجات الحكومة العراقية مابعد عام 2003 ، بدأ الى الديون الخارجية لتمويل عجز الموازنة الاتحادية بسبب تخلف الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة وخصوصاً النفقات التشغيلية بعد زيادة عدد الموظفين والعاملين في القطاع العام بحثاً عن الوظيفة في القطاع العام ، وما بعد عام 2014 تعرض العراق الى صدمتين الاولى ناجمة عن العمليات الارهابية لتنظيم داعش والثانية نجمت من انخفاض اسعار النفط الخام عالمياً، مما انعكس كثيراً على الإيرادات العامة للدولة دفعها للجوء الى الديون الخارجية، ثم الديون الداخلية من المصارف الخاصة والاقلية لتسديد رواتب الموظفين وتمويل عمليات الاعمار والبناء للمناطق المدمرة من جراء العمليات الارهابية .

3- اظهر تحليل مؤشرات اعباء الدين العام بشقيه (الخارجي والداخلي) عدم بلوغ العتبات الخطيرة المحددة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وهذا يعني ان العراق قادر على تحمل تلك الاعباء في حالة اجراءات الاصلاحات الاقتصادية المناسبة ، على الرغم من بعض الاحيان تبين بعض المؤشرات للدين العام خطورة الموقف لهذا الدين وانعكاسه على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعثرة لحد الان.

4- اظهرت مؤشرات عبء المديونية الخارجية للعراق ان كل من الديون الخارجية والديون الداخلية لم تصل الى العتبات الخطيرة حسب معايير كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي أقرت عام 2005 ، ولكن مجموع كل من الديون الداخلية والخارجية أظهرت خطورة مؤشرات القدرة على الدفع .

التوصيات:-

1- العمل الجاد لنمو تنوع الاقتصاد العراقي بدلاً من الاعتماد على الصادرات النفطية كمورد رئيسي للموازنة الاتحادية، من خلال دعم الصناعات الوطنية والحد من الاستيرادات العشوائية من السلع الاجنبية التي اغرقت السوق الوطنية.

2- تقليل الاعتماد على الديون الخارجية لما تشكله من مخاطر على أداء الاقتصاد العراقي الاحادي الجانب.

3- العمل على معالجة الديون الداخلية بأيجاد أليات دفع الى الجهات المقرضة الداخلية على سبيل المثال مشاركتها في شراء أصول محلية مع القطاع العام على ان تكون الادارة للقطاع الاخير .

4- العمل بنظام المقايضة التجارية مع شركاء العراق التجاريين من خلال صيغة (النفط مقابل الاعمار والبناء) لتوفير العملات الاجنبية داخل الاقتصاد المحلي .

5- التقليل من الاستيرادات الغير ضرورية مثل السلع الكمالية والخدم من استيراد السيارات الصالون وتشجيع استيراد السيارات الكبيرة لغرض تشجيع قطاع النقل العام.

6- التقليل من اللجوء الى الديون الخارجية او الداخلية لتمويل عجز الموازنات الاتحادية التي يعد خياراً تمويلياً ذات مخاطر مالية على الاجيال المستقبلية لما تحمله من مؤشرات خطيرة على احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

7- يكون من الضروري جداً اللجوء الى خيارات تمويلية اخرى بأمكانها توفر للعراق موارد مالية تضاهي إيرادات الصادرات النفطية لو تم أستغلالها بشكل جيد وبعيد عن الفساد المالي والاداري وفي مقدمتها تفعيل القطاع السياحي واستغلال المجال الجوي للطائرات في سماء العراق، واقامة مناطق للتجارة الحرة الى جانب تفعيل الاصلاحات الاقتصادية والمالية التي جاءت بها الورقة البيضاء لو طبقت بصيغة علمية دون انتقائية.

المصادر العربية :-

- عبيد، باسم خميس، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، المجلد 23، العدد 2017، 96.
- العيساوي، عبد الكريم جابر شنجار، التمويل الدولي (مدخل /حديث)، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، النجف الاشرف، 2008.
- سعيد، عفراء هادي، البنك المركزي والاقتراض الحكومي، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2004.
- المهايني، محمد خالد، سياسة ادارة الدين العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد الاول، العدد 2، دمشق، 1999.
- العلي، احمد بريهي، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي، ورقة مقدمة الى بيت الحكمة بالتعاون مع قسم الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية 17/11/2015 الى الندوة،.
- زريق، احمد عبد الرحيم، الدين العام وعجز الموازنة في مصر، ط 1، مكتبة القدس، القاهرة، 1999.
- شيماء فاضل محمد وآخرون، قياس اثر تطور الدين العام على موازنة العراق الاتحادية باستخدام النموذج ARDL، مجلة جامعة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 2018، 14.
- عبيد محمد جاسم، سارة عبدالرضى سلمان، اسباب المديونية الخارجية واثارها في دول عربية مختارة- الجزائر والاردن، حالة دراسية للمدة (2003-2014)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 2019، 59.
- العبيدي، علي حسين، محمد عمرو هشام، اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 62، العدد 2018، 62.
- ثويني، فلاح حسن، مشكلة المديونية الخارجية الاسباب والاثار، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2006، 10.

- ميثم صاحب عجام ،علي محمود سعود،فخ المديونية للدول النامية،دار الكندي للنشر ،عمان،2000.

السعيدى ،ناجي رديس عبد،الدين العام وانعكاسه على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة(2013-2014) ،مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية،جامعة الكوفة،العدد 21،2017.

عداي،نور شدهان ،تحليل مسارات الدين العام للمدة(2010-2014)،وزارة المالية،الدائرة الاقتصادية ،قسم السياسات الاقتصادية،بغداد2016.

المصادر الانكليزية :-

.Toint work Bank -I.M.F-

The Indicators of the external debt of Iraq -1

international Monetary fund -2

public Debt-3

Internal Debt-4

External Debt-5

The Indicators of the external debt of Iraq after 2003 according to the visions of the international Monetary fund and the world Bank

:-Abstract

Based on the Economic shocks that the Iraqi economy was exposed to as a result of Low Oil revenues ,The Federal government has taken the Approach of resorting to External Borrowing First and then internal loans to Bridge the Deficit in its Federal Budget , and many people interested in Economic affairs Gather the risk of these Loans on The performance of The Iraqi Economy , When They reach Indicators of Debt Burdens critical Thresholds with Respect To indicators of Ability To pay or Liquidity. The research Deals with the Level of These Indicators According to Those Thresholds set By the World Bank ,its Primary Development Corporation and The International Monetary Fund ,And This was Done at the level of External and Internal Loans and public Debt. It Has been Found that Iraq is still within The thresholds at The

level of External And internal Loans , while it has Reached the level of risk at the level of Public Dept.